المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

التستر التجاري وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

فالح سعيد الشهراني

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التستر التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والأسباب الرئيسية لظهور وانتشار مشكلة التستر التجاري والكشف عن المعوقات التي تعوق الجهات الحكومية في حل هذه المشكلة وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (30) فر من كوادر المكلفين بمعضلة التستر التجاري في وزارة التجارة. حيث تم استخدام استبيان كأداة لجمع البيانات ثم تحليلها تحليلاً إحصائياً واستخلاص نتائجها وبناء عديد من التوصيات النظرية والتطبيقية التي تفيد الدولة في القضاء على هذه الظاهرة. توصلت الدراسة أنَّ ظاهرة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية تعتبر مشكلة اقتصادية كبيرة تتطلب معالجة شاملة. كما أشارت نتائج الدراسة على أهمية تحسين الرقابة والتشريعات لمكافحة التستر، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في التوعية

كلمات مفتاحية: *النمو الاقتصادي، التستر التجاري، المملكة العربية السعودية*

Abstract

The study aimed to identify the impact of commercial cover-up on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia, identify the main reasons for the emergence and spread of the problem of commercial cover-up, and to reveal the obstacles that hinder government agencies from solving this problem. This study was conducted on a sample of (30) cadres specialized with the problem of commercial cover-up in the Ministry of Commerce. The researcher used the questionnaire to collect data. The study found that the phenomenon of commercial cover-up in the Kingdom of Saudi Arabia is considered a major economic problem that requires comprehensive treatment. The results of the study indicated the importance of improving oversight and legislation to combat cover-up, in addition to activating the role of civil society and government institutions in raising awareness.

Key words: *Economic Growth, Commercial Cover-Up, Saudi Arabia*

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

1. المقدمة

تُمثل ظاهرة التستر التجاري عائقاً وتحدياً خطيراً للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وذلك لأنها تسبب تفاقم في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وتفويض الممارسات التجارية المشروعة. كما أن هذه المشكلة تبرز بشكل خاص في الشركات الصغيرة، حيث غالباً ما ينخرط الأجانب في أنشطة التستر التجاري متجاوزين اللوائح القانونية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين. وبما أن الكيانات الأجنبية تهيمن على العديد من القطاعات؛ فإن العديد من المواطنيين السعوديين يبقون دون فرص عمل خاصة في المناطق التي تنتشر فيها ظاهرة التستر التجاري. كما أن هذا الوضع لا يعيق خلق فرص العمل فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى خلق مشكلة اقتصادية أكبر بسبب ازدهار العمليات الغير القانوينة في ظل الأنشطة التجارية غير المنظمة. بالإضافة إلى ذلك؛ غالباً ما تتهرب هذه الشركات الغير القانونية من الضرائب وتتحايل على قوانين العمل، مما يحد من إمكانية نمو الشركات المشروعة (Al-Ghamri, 2016).

كما أن هناك تحديات تنظيمية كبيرة تزيد من تعقيد الوضع البلاد عدا عن التحديات الاقتصادية التي يفرضها التستر التجاري. ومن الممكن أن تعمل البيئة التنظيمية في المملكة العربية السعودية التي تشمل الأطر القانونية والقرارت الإدارية كعائق أمام نجاح الأعمال المشروعة. وغالباً تؤدي البيروقراطية المفرطة والإجراءات المعقدة إلى صعوبة تنقل الشركات في النظام؛ مما يجعلها عرضة للمنافسة غير العادلة من

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

العمليات المشروعة، وقد تعيق بعض القرارات الإدارية عن غير قصد الحرية التشغيلية للشركات الملتزمة بالقانون، مما يقلل من قدرتها على النمو والازدهار (Omran, 2024).

ويحظر قانون مكافحة التستر رقم 15 الاشخاص الغير سعوديين على الاستثمار في أي عمل تجاري في المملكة العربية السعودية دون ترخيص استثمار رأس مال أجنبي صادر عن العيئة العامة للاستثمار ويحظر على أي شخص سعودي المساعدة في مثل هذا النشاط. كما يُعتبر الشخص منخرطاً في نشاط "التستر" إذا مكّن غير السعودي من الاستثمار أو القيام لأي نشاط دون الترخيص المناسب، سواء باستخدام اسمه أو ترخيصه أو سجله التجاري أو أي نشاط آخر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يواجه الشخص الذي تثبت إدانته بانتهاك قانون مكافحة التستر عقوبة السجن لمدة تصل إلى سنتين وغرامات تصل إلى 1،000،000 ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن ترحيل الشخص غير السعودي المتورط في ترتيب "التستر" من المملكة العربية السعودية وحظره من القيام بأي أعمال أخرى فيها (الامانة العامة، 2007).

ينص قانون مكافحة التستر على التجارة (قانون مكافحة التستر)، الصادر بالمرسوم الملكس رقم م/22 بتاريخ 1425/06/4 هـ، على التشريعات صارمة لمكافحة الإيواء. يحظر قانون مكافحة التستر التجاري على لأي مواطن غير سعودي أو كيان قانوني أن يستثمر أو يمارس لحسابه الشخصي أو بالتعاون مع الآخرين، أي نشاط تجاري بأي طريقة بخلاف ما هو منصوص عليه في القانون أو القوانين الأخرى ذات

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

الصلة. يُعتبر الشخص الذي يسهل الاستثمار أو الممارسة غير القانونية شريكًا في التستر (إيواء)، حيث تطبق عقوبات شديدة بما في ذلك السجن (وزارة التجارة، 2024).

كما يحدد هذا القانون صراحة العناصر التي تشكل جرائم التستر التجاري، مثل تمكين الرعايا الأجانب من ممارسة الأعمال التجارية دون ترخيص مناسب أو الانخراط في ممارسات تجارية غير مشروعة. حيث سعت السلطات تركيزها لمعالجة أشكال مختلفة من انتهاكات التستر التجاري، بما في ذلك استخدام الشيكات على بياض والحسابات المصرفية غير المصرح بها. تعقد هذه الأنشطة قدرة الحكومة على تتبع العمليات التجارية غير القانونية وإنفاذ القانون بشكل فعال (دغريري، 2023).

وقد بحثت العديد من الدراسات الحديثة عن أثر ظاهرة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية على معدلات النمو الاقتصادي، كما تشير هذه الدراسات إلى أن ممارسة التستر التجاري يسمح للمواطنون السعوديون للمواطنين الأجانب بتشغيل أعمال تجارية بأسمائهم بشكل غير قانوني. كما ان هذه الممارسات العمليات التجارية القانونية تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للاقتصاد الوطني (يوسف والاشمري، 2023). من الجانب الآخر، تعد العواقب الاقتصادية وخيمة حيث تتجاوز هذه العمليات غير القانونية اللوائح وأنظمة الضرائب ، مما يحرم الحكومة من الإيرادات المحتملة ويشوه مشهد الأعمال. ووفقاً لذلك، فقد أدخلت الحكومة السعودية العديد من اللوائح الجديدة التي تهدف إلى مكافحة ظاهرة التستر التجاري، بما في ذلك نظام مكافحة التستر الذي تم سنه في عام 2020 (فواز المطيري، 2023).

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

إن ظاهرة التستر التجاري لا تزال تمثل تحديا كبيرًا للنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، لذلك فإن جهود الحكومة لمعالجة القضية من خلال التشريعات والتدابير الإدارية هي خطوات مهمة نحو الحد من تأثيرها. يعد النهج الشامل، الذي يتضمن تحديد الحدود القانونية واستهداف مختلف أشكال النشاط غير القانوني، أمرا حيويا لضمان بيئة أعمال أكثر شفافية وعدالة في البلاد (وزارة التجارة والصناعة، 2015).

1.1 المشكلة البحث وأسئلته

تُعتبر ظاهرة التستر التجاري من أبرز التحديات التي تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، كما تنعكس أثارها على معدلات النمو الاقتصادي وفرص العمل وجودة الخدمات التجارية (فاضل واخرون، 2014). ومن هذا المنطلق، تتبلور مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. ما هي الاثار السلبية لظاهرة التستر التجاري المتعلقة بالاقتصاد الوطني؟
2. هل تتوافر لدينا الكوادر البشرية التي يمكنها العمل على وضع حد لظاهرة التستر التجاري؟
3. كم من الوقت يكفي للانتهاء من وضع برنامج زمني للقضاء على ظاهرة التستر التجاري في المملكة؟

2.1 اهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة نظرًا لدورها في تسليط الضوء على تأثير ظاهرة التستر التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. كما أن الاقتصاد السعودي عانى من الكثير من التحديات المختلفة، وتعد

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

ظاهرة التستر التجاري من أبرز التحديات والعقبات التي تؤثر على التنافسية بشكل سلبي، وتحد من فرص توظيف المواطنين، بالإضافة على أنها تعيق تحقيق رؤية المملكة 2030 (وزارة التجارة، 2024؛ فاضل واخرون، 2014). كما أن دراسة هذا الموضوع تساهم في تقديم حلول مبتكرة لمعالجة هذه الظاهرة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

3.1 اهداف البحث

هدفت الدراسة إلى:

2. البحث في الاثار السلبية لظاهرة التستر التجاري المتعلقة بالاقتصاد الوطني.
3. التعرف عن ما إن كان هنالك ما يتوافر لدى الكوادر البشرية من تمكينها من العمل على وضع حد لظاهرة التستر التجاري.
4. التعرف على الوقت الذي يكفي للانتهاء من وضع برنامج زمني للقضاء على ظاهرة التستر التجاري في المملكة.

5. الإطار النظري والدراسات السابقة

بحثت الدراسات الحديثة في قضية التستر التجاري في المملكة العربية السعودية والجهود المبذولة لمكافحته. حيث تنطوي هذه الممارسة على ترتيبات تجارية غير قانونية بين المواطنين السعوديين والعمال الأجانب، مما يتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة. فقد نفذت المملكة العربية السعودية لوائح جديدة لمكافحة

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

ظاهرة التستر التجاري، مع التركيز على تمكين الأنشطة وممارستها وغير المرخصة كعناصر رئيسية للجريمة. وتتعلق المسألة بالاحتيال التجاري، الذي يعالج الفقه الإسلامي بمختلف الوسائل، منها توضيح قواعد المعاملات ومكافحة الجشع (النمش والاشمري ، 2023؛ الدباسي ، 2020). بالتالي، تؤكد هذه الدراسات على الحاجة إلى لوائح أكثر صرامة، وزيادة الرقابة، والتدابير الوقائية للحد من انتشار التستر التجاري ، وحماية الاقتصاد الوطني ، وضمان ممارسات تجارية عادلة في المملكة العربية السعودية.

تسلط الدراسة (الغمري، 2016) الضوء على الآثار السلبية للتستر التجاري في محافظة جدة، والتي استخدمت مسح موزع على عينة من 100 فرد تم اختيارهم عشوائيا، حيث توصلت الدراسة بأن التستر التجاري يضر بشكل كبير بالاقتصاد، حيث أنه يساهم في ممارسات التجارة غير القانونية، التي تقوض الأعمال التجارية المشروعة وتؤدي إلى خسارة عائدات الضرائب للحكومة. بالتالي يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الشركات الصغيرة في المنطقة. بالاضافة إلى ذلك، تبين أن التستر التجاري يرتبط بقضايا اجتماعية مختلفة، بما في ذلك زيادة معدلات الجريمة مثل الاتجار بالمخدرات والسرقة. كما ارتبط وجود الأجانب الذين يمارسون التستر التجاري بارتفاع الجرائم المتعلقة بالأمن، مما يؤثر سلبا على سلامة المجتمع والاستقرار الاجتماعي. كما تشير نتائج الدراسة بأن التستر التجاري ساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين الشباب. نظرا لأن الأجانب يهيمنون على العديد من القطاعات التجارية والخدمية، لذا يجد المواطنون المحليون صعوبة متزايدة في تأمين

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

فرص العمل. بناء على النتائج، توصي الدراسة إلى تعزيز اللوائح وزيادة الوعي بين المواطنين وتنفيذ تدابير إنفاذ أكثر صرامة لردع ممارسات التجارة غير القانونية لمكافحة التستر التجاري. وتؤكد الدراسة على الحاجة إلى التعاون بين المواطنين ووسائل الإعلام والسلطات لمعالجة هذه المسألة بشكل فعال.

تستعرض الدراسة التي اجراها (Omran, 2024) أثر القرارات الإدارية على الحرية التجارية وتبرز رؤى قيمة لصانعي السياسات وقادة الأعمال والباحثين المهتمين بتعزيز الحرية التجارية في المملكة العربية السعودية، حيث توصل البحث إلى أن القرارات الإدارية تؤثر بشكل كبير على جوانب مختلفة من العمليات التجارية. وهذا يشمل مجالات مثل لوائح التأشيرات وتصاريح الإقامة وقوانين تقسيم المناطق والامتثال للمتطلبات التنظيمية. يمكن لهذه العوامل إما تسهيل أو إعاقة الأنشطة التجارية، اعتمادا على كيفية تنفيذها. كما يؤكد البحث على الحاجة إلى تحسين الشفافية في العمليات الإدارية وتحديث اللوائح لدعم العمليات التجارية بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، تسهم الهيئات الحكومية والشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المحلي في تشكيل مشهد الحرية التجارية، وكما تعد مشاركتهم ضرورية لتعزيز بيئة ملائمة للأعمال. بالتالي، تقترح الدراسة إلى إصلاح النظام من خلال تعزيز ثقافة ريادة الأعمال لدعم نمو الأعمال والابتكار بالإضافة إلى إجراء تغييرات تشريعية وتحسينات مؤسسية؛ لتحقيق التوازن بين الرقابة التنظيمية واحتياجات الشركات مع احترام القيم الثقافية والدينية المحلية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

وتبحث الدراسة التي اجراها (يوسف والاشمري، 2023) في الأثر الاقتصادي لظاهرة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية، وقد تناولت الدراسة مفاهيم الأثر الاقتصادي والأسواق غير الرسمية والاقتصاد غير المشروع التي تفوض العمليات التجارية وتسبب خسائر للاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار العواقب المالية وعدم الكفاءة الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية غير مشروعة. حيث يسمح المواطنون للأجانب بتشغيل أعمال تجارية بأسمائهم بشكل غير قانوني، مما يجعل ظاهرة التستر التجاري سبب في تشوه المنافسة في السوق، ويؤدي إلى نقص من الإيرادات الضريبية، ويساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي.

كما تحلل دراسة (فواز المطيري، 2023) النهج القانوني لمكافحة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية من خلال نظام مكافحة التستريات لعام 2020. وتعتمد الدراسة على الإصلاحات التنظيمية والنظرية القانونية مع التركيز على أن التشريع هو العنصر المهم للتصدي للجريمة الاقتصادية. حيث حللت الدراسة قدرة القانون على تعريف أفعال التستر التجاري والمعاقبة عليها. بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الردع من عالم الجريمة، ومبدأ الإنقاذ التنظيمي وتأثيره على ردع الممارسات التجارية غير قانونية. كما اشارت الدراسة إلى أن العقوبات والتعريفات القانونية الواضحة يمكن أن تقلل من انتشار ظاهرة التستر التجاري من خلال تطبيق هذه العقوبات على المخالفين.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

وكشف دراسة (دغريري، 2023) الأشكال المختلفة لانتهاكات التستر التجاري، وكما ركز على قانون الأعمال وعالم الجريمة المالية و غسيل الأموال، مع الأخذ في الاعتبار كيف تساهم الأنشطة المالية غير المصرح بها في الممارسات التجارية غير القانونية.، حيث يتم استخدام الأنشطة المالية غير القانونية لإخفاء العمليات الحقيقية للشركات المخفية. ويشير هذا إلى أن تحديد هذه المخالفات المالية المحددة وتنظيمها يمكن أن يلعب دورا محوريا في مكافحة ظاهرة التستر التجاري.

وعلى الرغم من أن الدراسة التي اجراها (يونس ورضا، 2024) لا ترتبط ارتباطا مباشرا بظاهرة التستر التجاري، إلا أنها تبحث في دور تدابير الرقابة الإدارية في مكافحة القضايا الاجتماعية، مثل تعاطي المخدرات. تكشف الدراسة عن كيفية الحد من من الأنشطة غير القانونية في المجتمع من خلال الرقابة الحكومية الفعالة، كما تشير الدراسة إلى أن التدابير الإدارية الفعالة يمكن أن تساهم في معالجة الجرائم الاقتصادية مثل ظاهرة التستر التجاري؛ لذلك طبقت الدراسة مفهوم الرقابة المؤسسية للقضاء على اشكال السلوك غير القانوني المختلفة من خلال إظهار رقابة تنظيمية قوية مما يئدي إلى تعزيز الاستقرار المجتمعي.

كما أشارت دراسة (سليمان وريبر، 2018) إلى أن تحرير التجارة في العديد من الدول له آثار متعددة على معدلات النمو الاقتصادي الكلي، حيث ترصد تحرير التجارة تأثيرات إيجابية على النتاتج المحلي الإجمالي، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية. كما أنها ترصيد

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

أثار سلبية على عدة جوانب، مثل معدلات البطالة والتضخم؛ حيث تأثرت معدلات البطالة بسبب ارتفاع المنافسة مع المنتجات المستوردة، بينما تأثر التضخيم سلبًا نتيجة زيادة الأسعار المستوردة وتأثيراتها على المستوى المحلي. وللتعامل مع هذه التحديات، لا بد من ممارسة عدة تدابير مثل تنويع القاعدة الإنتاجية للدولة، والتي من شأنها تعمل على تقليل الاعتماد على قطاع واحد وزيادة الاستقرار الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، السعي إلى تعزيز الاستثمارات في القطاع الصناعي وزيادة قدرتها على التنافس على المستوى العالمي.

وركزت دراسة (أمجد واخرون، 2019) على تحديد آثار انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمة في عام 2005، حيث أظهرت النتائج آثار إيجابية واضحة على الاقتصاد السعودي. وقد تمثلت هذه الآثار الإيجابية في زيادة حجم الصادرات والواردات بشكل ملحوظ، مما ساعد في تحفيز النشاط الاقتصادي الداخلي. كما لوحظ نمو ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، بفضل التوسع في التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري مع دول العالم. بالإضافة إلى ذلك، أسهم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في رفع كفاءة الاقتصاد السعودي، حيث أصبح القطاع العام أكثر انفتاحًا على الاستثمارات الأجنبية ونتج عن ذلك زيادة في الإنفاق الحكومي الذي كان له دور في تحفيز المشروعات التنموية والبنية التحتية. وبالتالي، قد تساعد هذه التطورات في تعزيز التكامل الاقتصادي مع الاقتصادات العالمية.

6. المنهجية

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

نظرا لطبيعة أسئلة الدراسة ومشكلتها تم استخدام المنهج الوصفي الذي يلائم موضوع البحث الذي يقوم على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقة بينهما بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، فهو لا يقتصر على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسبابها، إنما يشمل تحليل البيانات وقياستها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة كنتائجها.

3.1. أداة البحث

استخدمت الدراسة إستبيان كأداة لجمع البيانات المتعمقة بفروض الدراسة التي تم تطويرها من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف قياس رأي أفراد العينة المبحوثة حول أثر التستر التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وقد تم قياس درجة الإستبيان المحتملة على فقرات التدرج الخماسي وفق مقياس لسكرت الخماسي (Likert Scale) في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له (5) درجات والذي تمثا في حقل الإجابة (أوافق بشدة) إلى أدنى وزن (1) درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (لا أوافق بشدة) وبينمهما ثلاثة درجات؛ من أجل إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الأجابة بشكل دقيق. وتتكون الإستبانة من قسمين:

القسم الأول: البيانات الشخصية

يحتوي هذا القسم على أسئلة شخصية تتعلق بخصائص عينة الدراسة مثل: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

القسم الثاني: محاور الدراسة

حيث يشتمل هذا القسم على محاور الدراسة المكونة من ثلاثة محاور تتضمن (24) عبارة للدراسة الأساسية، والذي يتم من خلالها اختبار وقياس فرضيات الدراسة.

3.2. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من المختصين في مجال القانون التجاري وذلك لقياس أثر التستر التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. بالتالي فقد تم إجراء دراسة ميدانية لمشكلة التستر التجاري من خلال تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (30) مختص في مجال القانون التجاري من كوادر الدولة المكلفين بمعضلة التستر التجاري في وزارة التجارة.

7. الأساليب الإحصائية

تم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة من خلال حساب الإحصاءات الوصفية مثا الوسط الحسابي لترتيب إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الإستبانة حسب درجة الموافقة، بالإضافة إلى الانحراف المعياري لمعرفة دلالة كفاءة الوسط الحسابي في تمثيل مركز البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

8. التحليل

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

سيتم إجراء تحليل البيانات الكمية باستخدام برنامج SPSS الإحصائي. حيث سيتم تحليل بيانات المسح الكمي باستخدام الإحصاءات الوصفية المستخدمة لتلخيص البيانات، بينما يتم تحليل الإحصاءات الاستدلالية مثل تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات لتقييم أثر التستر التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. بالتالي، يؤدي تقديم النتائج الكمية إلى تعزيز فهم مشكلة البحث والتفسير القوي للنتائج.

9. النتائج والتوصيات

6.1 البيانات الشخصية

يوضح الشكل (1) توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس وفيه نجد أن الذكور بلغ عددهم (30) فردا بنسبة 100%، أما الإناث فكانت نسبتهم معدومة 0.00% والشكل البياني أدناه يوضح ذلك

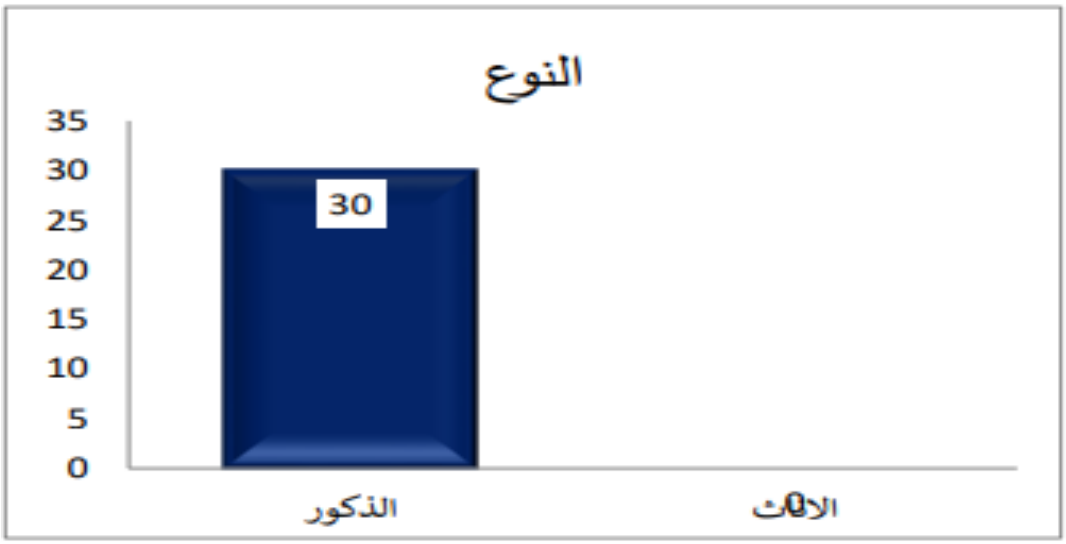

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

الشكل (1): توزيع افراد العينة حسب الجنس

في الشكل (2) توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر، وفيه نجد أن 56.7% من المشتركين يبلغون اعمارهم من 30 إلى 40 سنة وهي النسبة الأعلى في عينة الدراسة، وكانت ادنى نسبة هي 3.3 % للافراد الذين تتراوح اعمارهم من 51 سنة فأكثر. وبنسبة 13.3% للذين أعمارهم أقل من 30 سنة، و 26.7% للأفراد تتراوح أعمارهم من 41 إلى 50 سنة.

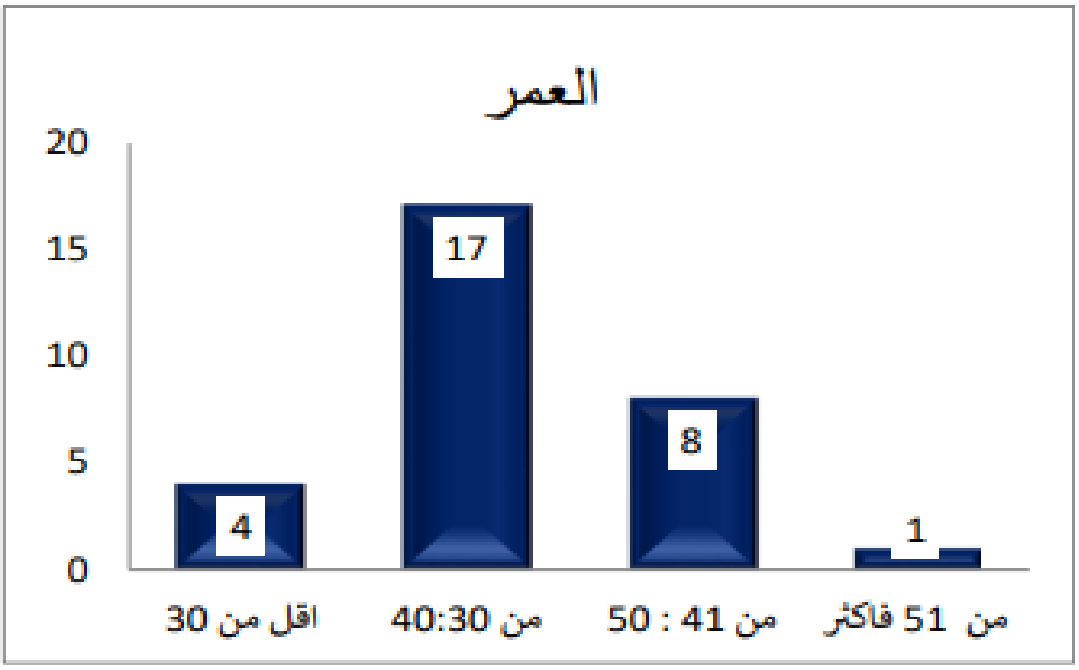

الشكل (2): توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

أما بالنسبة لمتغير المؤهل العملي، يوضح الشكل (3) أن أعلى نسبة وهي 66.7 % كانت للأفراد الحاصلون على شهادة البكالوريوس، وبنسة 30 % من الأفراد حاصلون على شهادة الماجستير. وفي المقابل النسبة معدومة 0.00% للدبلوم.

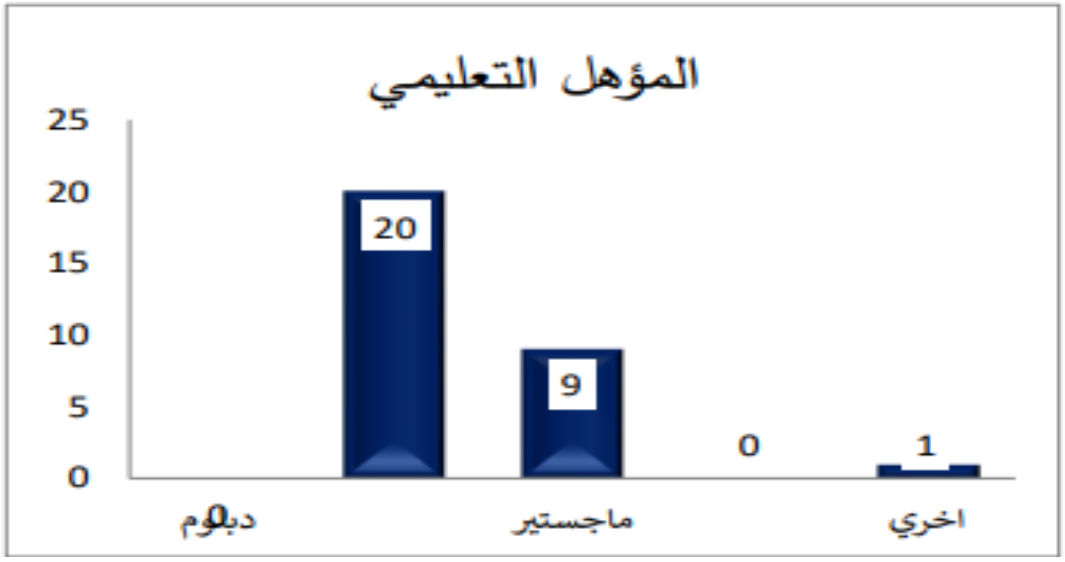

الشكل (3): توزيع افراد العينة حسب المؤهل العملي

ويوضح الشكل (4) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث وجد أن 36.7% من الأفرد لديهم 6 سنة فأكثر من سنوات الخبر، و 23.3% من الأفراد يمتلكون خبرة 5 سنوات. بالإضافة إلى 20.00% من الأفراد لديهم خبرة تتراوح من 6 إلى 10 سنوات و من 11 إلى 15 سنة.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

الشكل (4): توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة

كما يوضح الشكل (5) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الوظيفة الحالية، وقد وجد أن معظم المشاركون في الدراسة وظيفتهم الحالية (موظف) بنسبة 43.3%، يليها الأفراد الذين وظيفتهم الحالية هي المدير بنسبة 33.3%. بالإضافة إلى 13.3% مساعد مدير، وكانت ادنى نسبة لوظيفة رئيس قسم بنسبة 10%.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

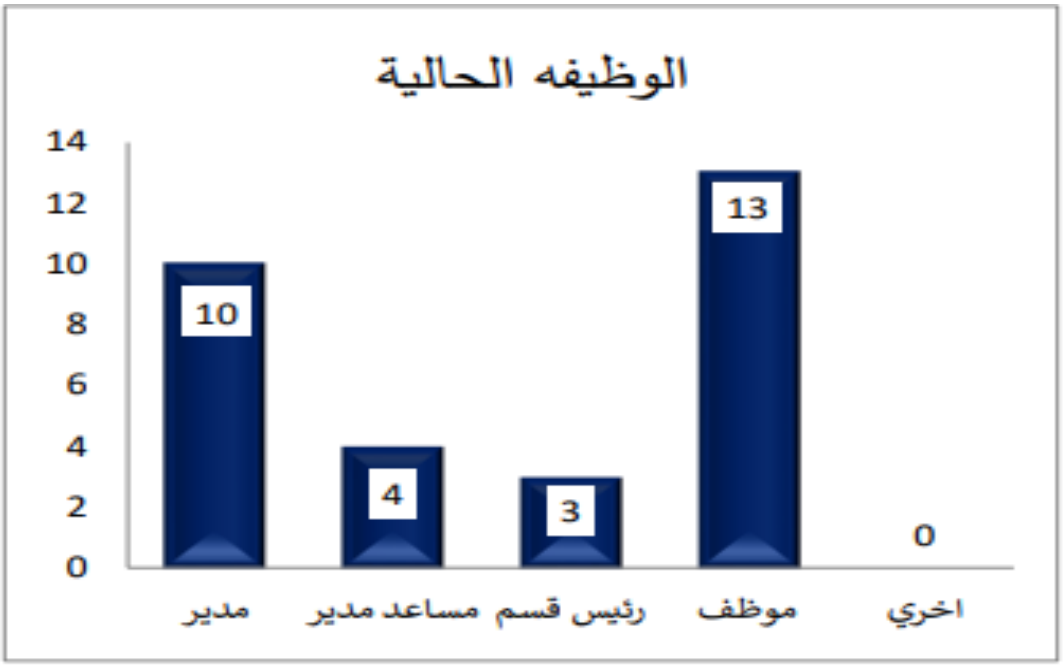

الشكل (5): توزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية

6.2 التحليل الوصفي لعبارات الدراسة

تم تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول أثر التستر التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية على عدة محاور مختلفة تتعلق بأسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري، والمعوقات التي يمكن أن تواجها الجهات الحكومية في حل المشكلة، والآليات التي يمكن اتخاذها لمكافحة التستر التجاري ، كما هو موضح في الجدول (2). في المحور الأول " أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري " تشير النتائج على أن "تخلي العائلات السعودية عن المهن التقليدية" و"ضعف الرقابة من قبل الجهات المعنية" من أهم وأبرز الاسباب التي تساهم في انتشار التستر التجاري

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

في المملكة العربية السعودية، حيث حصل كل منهما على متوسط حسابي (4.01)؛ وهذا يشير ألى درجة اتفاق عالية بيم أفراد العينة حول تأثير هذه العوامل على انتشار ظاعرة التستر التجاري. بالإضافة إلى ذلك، حصلت كل من " استقدام العمالة وذلك رغبة في زيادة الدخل من أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة" و " أن التستر التجاري يعني أن يقوم أحد مخالفي أنظمة العمل والممارسة التجارية من الوافدين بإدارة مشروعات تجارية تحت مسمى وملكية مواطنين بالمملكة" على متوسطات حسابية عالية (3.96 و 3.89 على التوالي)، مما يشير إلى أن انتشار ظاهرة التستر التجاري مرتبطة بالاستقدام المفرط للعمالة والأنشطة غير القانونية. أما بالنسبة لعبارة " عدم وجود رؤوس أموال أو خبرة كافية للمواطن مما جعلته يستعين بالوافدين" حصلت على أقل متوسط حسابي (3.86)، مما يدل على قلة أهميته مقارنةً بالعوامل الأخرى.

بالنسبة للمحور الثاني "المعوقات التي تعوق الجهات الحكومية في حل مشكلة التستر التجاري"، كانت الفقرة "التستر آفة الاقتصاد الوطني" هي العامل الأكثر درجة توافق، حيث حصلت عل متوسط (4.01)، وهو ما يعكس مدى تأثير ظاهرة التستر التجاري على الاقتصاد الوطني. في المقابل، أظهرت العوامل الأخرى مثل " تعدد الجنسيات وضخامة أعداد العمالة الوافدة يهدد أمن الدولة فقد تتعامل هذه العمالة في أمور غير مشروعة مثل السرقة أو تجارة المخدرات أو التزوير" بإضافة إلى عبارة "إن وجود عدد كبير من العمالة الوافدة في الدولة مع ابنائهم تؤدي إلى شعور بالأقلية " أقل أهمية نسبيًا، حيث حصلت على

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

متوسطات قدرها (3.88 و3.86 على التوالي)، مما يعكس فهمًا من العينة بأن المعوقات تتجاوز مجرد الأبعاد الاجتماعية وتصل إلى قضايا اقتصادية وأمنية أيضًا.

كما أظهرت النتائج في المحور الثالث"آلية مكافحة التستر التجاري" على أن التدابير الأكثر أهمية لمكافحة التستر التجاري هي "تكثيف الرقابة وفرض الأنظمة والتشريعات" و"توفير ضمانات تحد من مشكلة التستر عند إصدار الرخص للمواطنين" و"القضاء على جرائم التستر في كافة القطاعات"، حيث حصلت هذه العوامل على متوسط 4.01، مما يدل على إجماع كبير حول أهمية الإجراءات القانونية والتشريعية. بالمقابل، أظهرت آراء أفراد العينة أن "مراقبة مصادر الأموال" و"رفع مستوى الوعي" هما أقل أهمية، حيث حصلت على متوسطات 3.86 و3.88، مما يشير إلى أن تشديد الرقابة وتنظيم الأعمال أكثر أهمية من التوعية المجتمعية في نظر الأفراد.

بالنسبة للتمتوسط العام للمحاور (3.90)، يشير إلأى أن تصورات أفراد عينة الدراسة بشكل عام تدور حول تقدير عالي للممارسات المتعلقة بظاهرة التستر التجاري. كما تشير نتائج الانحراف المعياري العالم (0.686) إلى وجود تباين معتدل بين تصورات وآراء أفراد العينة، مما يعني أن الاجماع على بعض العوامل كان قويًا بينما كان هناك بعض الفروقات في تقدير الآخرين لبعض العوامل.

الجدول (2): المتوسطات الانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة

المحاور	المتوسط	الانحراف	درجة	الترتيب

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

	الحسابي	المعياري	الممارسة	
المحور الأول: أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة				
استقدام العمالة وذلك رغبة في زيادة الدخل من أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة	3.96	0.678	عالية	2
عدم تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التوعوي وأيضا التثقيفي من أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة	3.89	0.490	عالية	3
أن التستر التجاري يعني أن يقوم أحد مخالفي أنظمة العمل والممارسة التجارية من الوافدين بإدارة مشروعات تجارية تحت مسمى وملكية مواطنين بالمملكة	3.96	0.678	عالية	2
واحد من اهم الأسباب في انتشار التستر التجاري هي تخلي العائلات السعودية الكبيرة من المهن التي عرفت بها بعد طفرة البترول التي شهدتها المملكة	4.01	0.866	عالية	1
يعزز التستر أيضًا مزاولة كثير من الوافدين للتجارة غير المشروعة	3.88	0.898	عالية	4
عدم تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التوعوي وأيضا التثقيفي من أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة	3.89	0.490	عالية	3
ضعف الرقابة من قبل الجهات الرقابية من أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري في المملكة	4.01	0.866	عالية	1
عدم وجود رؤوس أموال أو خبرة كافية للمواطن مما جعلته يستعين بالوافدين	3.88	0.898	عالية	4
الدخل محدود بالإضافة إلى عدم وجود مصدر بديل للربح.	3.86	0.889	عالية	5
سهولة إعطاء أي ترخيص تجاري لأي مواطن والسماح له بعمل أكثر من مشروع في سجل تجاري واحد	3.89	0.490	عالية	3
المحور الثاني: المعوقات التي تعوق الجهات الحكومية في حل مشكلة التستر التجاري في المملكة				

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

ان المستثمر الوافد يحصل على كامل الغلة وهذا من حقه طالما دفع كل المبالغ والرسوم والإجراءات	3.96	0.678	عالية	2
التستر آفة الاقتصاد الوطني	4.01	0.866	عالية	1
تعدد الجنسيات وضخامة أعداد العمالة الوافدة يهدد أمن الدولة فقد تتعامل هذه العمالة في أمور غير مشروعة مثل السرقة أو تجارة المخدرات أو التزوير.	3.88	0.898	عالية	4
إن وجود عدد كبير من العمالة الوافدة في الدولة مع ابنائهم تؤدي إلى شعور بالأقلية.	3.86	0.889	عالية	5
المحور الثالث: آلية مكافحة التستر التجاري				
القضاء على جرائم التستر في كافة القطاعات من آلية مكافحة التستر التجاري	3.89	0.490	عالية	3
زيادة فرص ممارسة العمل التجاري والاستثمار للسعوديين.	3.96	0.678	عالية	2
تكثيف الرقابة، وفرض الأنظمة والتشريعات.	4.01	0.866	عالية	1
رفع مستوى الوعي وتثقيف المستهلك.	3.88	0.898	عالية	4
مراقبة مصادر الأموال، من خلال الحسابات البنكية للمنشأة التجارية.	3.86	0.889	عالية	5
تحقيق منافسة عادلة في السوق التجاري السعودي.	3.89	0.490	عالية	3
تعديل قانون التستر التجاري من خلال تشديد العقوبات حتى يخاف كل مجرم من التعامل بهذه الطريقة سواء كان شخص سعودي أو أجنبي	3.96	0.678	عالية	2
توفير ضمانات تحد من مشكلة التستر عند إصدار الرخص للمواطنين	4.01	0.866	عالية	1
العمل على تخصيص أماكن في الدولة بها صحف محلية تبين	3.88	0.898	عالية	4

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

مدى خطورة العمالة الوافدة التي تعمل في الخفاء لصالحها				
تقديم معلومات دقيقة عن الممارسات التجارية المخالفة.	3.86	0.889	عالية	5
المتوسط العام	0.686	3.90	عالية	---

6.3 نتائج الفرضية العامة و الفرضيات الجزئية

تشير نتائج الجدول (3) على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة والتي تتعلمق بأثر التستر التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وفقاً لمتغير الاقدمية. حيث تشير قيمة (t = 7.01) المرتفعى إلى وجود اختلاف كبير بين المجموعات. بالإضافة إلى ذلك، كانت الفروق بين المجموعات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.001؛ وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية (p–value) كانت 0.00. تعزز هذه النتيجة فرضية وجود علاقة قوية بين التستر الاتجاري والنمو الاقتصادي؛ أي أن التبيان في الأقدمية بين افراد العينة له دور كبير تأثير التستر التجاري على النمو الاقتصادي. وهذا يثبت على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التستر التجاري والنمو الاقتصادي وفقاً لمتغير الاقدمية. بالتالي، تشير هذه العلاقة إلى أن التستر التجاري يؤثر بشكل غير متساو على الأفراد وفق خلفياتهم المهنية مما يسهم في توجيه السياسات الاقتصادية لمكافحة التستر وتحفيز النمو الاقتصادي بشكل أكثر فعالية.

الجدول (3): الفروق بين أفراد عينة الدراسة تغزى لمتغير الاقدامية

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	t-test	الدالة الاحصائية	مستوي الدالة
بين المجموعات	401.40	200.70	2	7.01	0.00	دالة عند0.001
داخل المجموعات	1917.67	28.62	67			
التباين الكلي	2319.08	---	69			

يوضح الجدول (4) الفروق بين أفراد عينة الدراسة تغزى لمتغير العمر، وتشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة؛ مما يدل على أن العمر له تأثير ملحوظ على تصورات الأفراد حول تأثير التستر التجاري النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. حيث كانت قيمة (t = 4.78) عالية ككا يدل على وجود فرق واضح بين مجموعات الفئة العمرية. بالإضافة إلى ذلك، كانت قيمة الدلالة الإحصائية (P-Value = 0.00)، مما يعني أن الفروق بين المجموعات العمرية تعتبر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.005. هذا يشير إلى أن الفئة العمرية تؤثر بشكل كبير في تفسير الأفراد لتأثير التستر التجاري على النمو الاقتصادي. ويشير هذا إلى أن السياسة الاقتصادية لمكافحة التستر التجاري يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الفئات العمرية لتكون أكثر فعالية في معالجة الآثار الاقتصادية لهذا الظاهرة.

بشكل عام، تشير هذه النتائج على أن الأفراد من الفئات العمرية المختلفة قد يكون لديهم تجارب ووجهات نظر متفاوتة حول التأثيرات الاقتصادية للتستر التجاري. على سبيل المثال، قد يكون الشباب أكثر اهتمامًا

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

بمخاطر التستر التجاري نتيجة لتوجهاتهم نحو ريادة الأعمال أو العمل في قطاعات غير رسمية، بينما قد تكون الفئات الأكبر سنًا أكثر دراية بكيفية تأثير التستر التجاري على الاقتصاد الكلي وعلى السوق الرسمي.

الجدول (4) الفروق بين أفراد عينة الدراسة تغزى لمتغير الفئة العمرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	متوسط المربعات	درجة الحرية	t–test	الدالة الاحصائية	مستوي الدالة
بين المجموعات	414.56	138.70	3	4.78	0.00	دالة عند0.005
داخل المجموعات	1904.52	28.85	66			
التباين الكلي	2319.08	---	69			

6.4 التوصيات

إن ظاهرة التستر التجاري في المملكة العربية السعودية تعتبر مشكلة اقتصادية كبيرة تتطلب معالجة شاملة. حيث تشير نتائج الدراسة على أهمية تحسين الرقابة والتشريعات لمكافحة التستر، بالإضافة إلى تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في التوعية. ونظراً لما لوحظ من انتشار ظاهرة التستر في المملكة العربية السعودية، فقد اوصت الدراسة إلى ما يلي:

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

1. تكاتف جميع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة في تطوير وسائل تطبيق النظام والإجراءات التنفيذية بما يتواكب مع المستجدات والعمل على تعزيز قدرات لجان مكافحة التستر وإيجاد آلية فاعله لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة بمعاقبة المخالف والأحكام المؤيدة لثبوت واقعة التستر.
2. إلزام جميع الشركات والمؤسسات والأسواق التجارية بمختلف أنشطتها بعدم استخدام غير السعوديين في الوظائف الإدارية والمالية والوظائف الإدارية المساندة ووظائف العمليات بما في ذلك وظائف أعمال المحاسبة وغيرها من الوظائف التي يتوفر لشغلها عمالة سعودية.
3. مساهمة المواطن السعودي في مكافحة ظاهرة التستر وذلك لامتناع عن ممارسته عتباره ركن أساسي في مكافحة هذه الجريمة وإبلاغ الجهات المعنية عن حالات التستر ومساعدة أعضاء اللجان في إثبات هذه الحالات وذلك انطلاقاً من روح المواطنة الصالحة في عدم المتاجرة لهوية الوطنية مقابل مبالغ زهيدة وحرصاً منه في ممارسة العمل بنفسه وجني ثماره ، وتعود أهمية دور المواطن في مكافحة هذه الظاهرة إذا ما علمنا أن المواطن والاقتصاد الوطني هما الهدفين الذي يسعى نظام مكافحة التستر لحمايتهما.
4. إنشاء فرق ميدانية لمراقبة المحلات التجارية وترحيل العمالة غير السعودية ومنحها الصلاحيات اللازمة لتحقيق مهامها وإعداد الخطط اللازمة لذلك على أن يشارك في هذه الفرق لإضافة إلى مندوبي الجهات ذات العلاقة عدد من رجال الأمن العام والجوازات وتنسيق أعمال هذه الفرق مع

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

فرق العمل الميدانية القائمة عمال متابعة المتخلفين وتنفيذ أعمال السعودة بما يحقق تكامل أعمال لجان مراقبة الأسواق.

5. وضع آليات وقواعد محددة لمراقبة المحلات المشتبه أو التي ثبت مخالفتها لنظام مكافحة التستر سواء كان ذلك أثناء نظر التظلم من قرار العقوبة أو بعد اعتبار العقوبة واجبة التنفيذ دون استمرار المتستر عليه في ممارسة نشاطه أو تغيير واقع الحال.
6. ترشيد استقدام العمالة الأجنبية وتوحيد جهات الاستقدام مع دراسة إمكانية قصر الاستقدام على المشروعات الإنشائية والخدمية وأعمال الصيانة والنظافة التي يتطلبها برامج ومشاريع التنمية والتي لا يتوفر لشغلها مواطنين سعودي.
7. قصر العمل في محلات بيع مواد البناء والأدوات الكهر ئية والصحية ومحلات بيع الكمبيوتر والاتصالات ومحلات بيع قطع غيار السيارات وغيرها على السعوديين وعدم السماح للعمالة الوافدة ممارستها وإلزام أصحاب هذه المحلات بمباشرة العمل نفسهم مع تكليفهم بوضع أسماء وبيانات العاملين في المحل وصورهم ورخص العمل الصادرة منهم.

المراجع

المراجع العربية

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

الامانة العامة، 2007، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة بعنوان أثر التستر التجاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وزارة التجارة. (2024). جهود مكافحة الغش والتستر التجاري. الانظمة التجارية. https://argaamplus.s3.amazonaws.com/5911af77-f44e-4567-895a-687e727c1125.pdf

يونس، & عدى محمد رضا. (2024). وسائل الضبط الادارى فى مكافحة ظاهرة المخدرات. مجلة دراسات إقليمية

يوسف، النمش & الشمري، حسين (2023). الأطر القانونية للعقود التجارية المستترة على ضوء نظام التستر التجاري السعودي. Academic Journal of Research and Scientific Publishing. https://www.ajrsp.com/vol/issue55/6/

المطيري، فواز. (2023). جريمة التستر التجاري في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 39(1) ، 04-17.

دغريري، وليد علي. (2023). مخالفات التستر على الأنشطة الاقتصادية في النظام السعودي. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية، 7(4)، 25-57.

فاضل، أيمن بن صالح ؛ و دياب، عبد العزيز بن أحمد و الخطيب، فاروق بن صالح. (2014) البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث التجارية. جامعة الزقازيق – كلية التجارة. https://zcom.journals.ekb.eg/article_147954_fc4aa35b4392853d702e29113b6b2e64.pdf.

وزارة التجارة والصناعة. (2015). التستر التجاري وتأثيره على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والإقتصاد السعودي. غرفة القصيم. المملكة العربية السعودية، الرياض. https://qcc.org.sa/qcc_files/brwshwr_n_ltstr_ltjry.pdf.

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات
Electronic Interdisciplinary Miscellaneous Journal
العدد التاسع والسبعون شهر (1) 2025
Issue 79, (1) 2025
ISSN: 2617-958X

سليمان، ريبر. (2018). أثر تحرير التجارة الدولية علي المؤشرات الاقتصادية السعودية خلال الفترة (2000–2016). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(العدد الثالث الجزء الثانى)، 372–389.

محمد، أمجد، وعثمان، اياس. (2019). أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة، 49(4)، 13–40.

الدباسي، أمل بنت إبراهيم. (2020). التستر التجاري: دراسة فقهية نظامية. مجلة العدل. https://adlm.moj.gov.sa/attach/11470.pdf.

المراجع الأجنبية

Al-Ghamri, N. (2016). The Negative Impacts of Commercial Concealment on the Performance of Small Businesses in Jeddah Province in Saudi Arabia. Int. J. Econ. Finance, 8, 124-142.

Omran, M. (2024). The Impact of Administrative Decisions on Commercial Freedom in Saudi Arabia: A Legal Study.